

بيان الحملة العالمية للتعليم بشأن أزمة الروهينجا

لقد هال الحملة العالمية للتعليم أعمال العنف الوحشية وللإنسانية المرتكبة ضد جماعة الروهينجا في ميانمار. حيث أدت هذه الأعمال الوحشية إلى فرار أكثر من ستمائة ألف شخص¹ – 58% منهم هم من الأطفال، وأن نسبة 60% من البالغين هم من النساء – من ديارهم واللجوء إلى بنغلاديش المجاورة.

إن أي شكل من أشكال العنف وانتهاك حقوق الإنسان هو أمر غير مقبول، وتدين الحملة العالمية للتعليم بشدة أعمال التطهير العرقي التي ينكر جيش ميانمار وحكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية (NLD) التي تقودها أونغ سان سو كي مسؤوليتهم عنها.

ونحن نشني على دولة بنغلاديش لما قدمته من دعم وتعامل إنساني من خلال فتح حدودها وتوفير المأوى للاجئين الروهينجا الذين وصلوا في حالة من الصدمة النفسية بعد أن فقدوا سبل عيشهم وبيوتهم وفي بعض الحالات فقدوا أفراداً من أسرهم.

وتدعو الحملة العالمية للتعليم إلى ضرورة وصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى جميع المجتمعات المحلية المحتاجة وإلى توفير الأمن والحماية والتعايش السلمي بين جميع الطوائف في ولاية راخين. كما ندعو أن يكون لأفراد جماعة الروهينجا الذين فروا من ميانمار حق العودة إلى ديارهم، وأن هذا الحق يجب أن يكون آمناً وطوعياً ومستداماً.

وتدعو الحملة العالمية للتعليم على وجه الخصوص إلى أن يكون التعليم جزءاً أساسياً من الاستجابة الإنسانية للأزمة. حيث أن غالبية اللاجئين الذين فروا إلى بنغلاديش هم من الأطفال الذين يمكن تعزيز قدرتهم على الصمود أمام الصدمات التي لا يمكن تصورها وذلك إذا ما توفر لهم الأمن والاستقرار و – بشكل حاسم – أن توفر لهم بيئة تعليمية داعمة. ومع ذلك، فإن التعليم هو أحد المجالات الأقل تمويلاً في الاستجابة لأزمة الروهينجا. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل أكثر من ذلك بكثير لتوجيه التمويل نحو توفير الحق في التعليم للأطفال برغم الظروف الصعبة.

ومن غير المقبول لقادتنا أن يغضوا الطرف عن أزمة اللاجئين الأسرع نمواً في العالم. وعلى هذا النحو، فإننا في الحملة العالمية للتعليم نناشد المجتمع الدولي أيضاً أن يرفع صوته لحل هذه الأزمة عن طريق الضغط على حكومة ميانمار لإنهاء الجرائم التي ترتكب ضد جماعة الروهينجا. ويجب على ميانمار ضمان اتخاذ الإجراءات ضد أولئك الذين ارتكبوا هذه الفظائع، وأن تقوم بتهيئة الظروف التي تكفل لجميع اللاجئين الروهينجا العودة الطوعية إلى ديارهم بأمان ودون خوف من مزيد من الاضطهاد.

¹ تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بتاريخ 20 نوفمبر (تشرين ثاني) 2017